Gulf Research Center
Knowledge for All

إدارة المياه العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والسياسات

* د. محمد عبد الرءوف

مارس ٢٠٢٦

إدارة المياه العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والسياسات

الماء، سواءً كان سطحياً أو جوفياً، عابر للحدود بطبيعته؛ لذا يُعدّ التعاون بين الدول المشتركة في المياه ضرورة حتمية. في منطقة قاحلة كالشرق الاوسط، قد يُصبح نقص موارد المياه العذبة والتنافس على موارد المياه العابرة للحدود، بالإضافة إلى التوترات السياسية والنزاعات المسلحة، مصدراً رئيسياً لعدم الاستقرار في المنطقة ككل.

بحسب الأمم المتحدة[1]، تُعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر المناطق ندرةً للمياه على مستوى العالم، حيث تقترب العديد من دولها من عتبات الإجهاد المائي أو تتجاوزها، كما هو موضح في الجدول رقم ا. علاوة على ذلك، تُساهم اتجاهاتٌ كبرى، مثل تغيّر المناخ والتوسع الحضري وتغيّر أنماط الحياة في جميع أنحاء المنطقة، في زيادة الطلب على المياه. وفي الوقت نفسه، يُمكن لهذه التحديات أن تُحفّز الجهود المبذولة لإدارة موارد المياه العابرة للحدود بشكلٍ مشترك، وذلك لتلبية الاحتياجات المائية المتزايدة.

[1] United Nations (2020). **The Sustainable Development Goals Report 2020.** https://unstats.un.org/sdgs/report/2020, Accessed 12 October 2025.

الجدول رقم ١

متوسط هطول الأمطار السنوي، دول مختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الدولة	متوسط هطول الأمطار السنوى (مم/سنة)
البحرين	٨٣
سيناء (مصر)	١٠٠
العراق	٢١٦
الاردن	٦٦١
الكويت	١٢١
لبنان	٦٦١
عمان	١٢٥
فلسطين	٤٠٢
قطر	٧٤
المملكة العربية السعودية	٥٩
سوريا	٢٥٢
الامارات العربية المتحدة	٧٨
اليمن	١٦٧

المصدر: جرد المياه[٢]

[2] UN ESCWA, Inventory of Shared Water Resources of Western Asia. https://waterinventory.org, Accessed 23 Nov. 2025

موارد المياه الجوفية المشتركة

عادةً ما يُولى اهتمامٌ كبيرٌ للمياه السطحية، إلا أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحديداً دول مجلس التعاون الخليجي، تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على موارد المياه الجوفية المشتركة. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لا توجد اتفاقيةٌ متعددة الأطراف تُنظّم موارد المياه الجوفية المشتركة في منطقة الخليج العربي. فعلى سبيل المثال، في منطقة غرب آسيا، تُقدّر موارد المياه الجوفية المتجددة بنحو ١٥.٥ مليار متر مكعب[٣]. وتعتمد الأردن وفلسطين واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي الست على مصادر المياه الجوفية المتجددة. ومع ذلك، تُكمّل هذه المصادر احتياطياتٌ واسعةٌ من المياه الجوفية غير المتجددة، ولا سيما في حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مصادر المياه المُحلاة[٤].

الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة

لا يزال الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، وهو "ضمان توافر المياه والصرف الصحي وإدارتهما بشكل مستدام للجميع"، بعيد المنال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠. فالتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الرئيسية غير كافٍ، إذ تواجه المنطقة أعلى مستويات الإجهاد المائي في العالم، فضلاً عن تحديات متزايدة نتيجة تغير المناخ المناخية، والاستخدام غير المستدام للمياه، ونقص البنية التحتية، والقيود المالية، وضعف الحوكمة. ووفقاً لتقرير الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣ [٥]، فإنه بدون تكثيف الجهود والاستثمارات والحوكمة الرشيدة، قد لا تتمكن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠.

[3] UNEP. 2011. Global Environment Outlook 5 (GEO5), United Nation Environment Program, New York. USA.
[4] UNEP, 2007, Global Environment Outlook 4 (GEO4), United Nation Environment Program, New York, USA.
[5] United Nations (2023). **Sustainable Development Goals Report 2023**. https://unstats.un.org/sdgs/report/2023, Accessed 13 October 2025.

التعاون في مجال المياه والسياسة المائية

تتفاعل إدارة المياه العابرة للحدود مع أمن الطاقة والغذاء من خلال تفاعل معقد بين تخصيص الموارد والبنية التحتية والعوامل البيئية، فضلاً عن الديناميات السياسية. غالباً ما تخلق الحاجة إلى المياه للري (أمن الغذاء) ولتوليد الطاقة الكهرومائية (أمن الطاقة) منافسة بين الدول المتشاركة في المياه. لذا، تُعدّ الإدارة المنسقة ضرورية لتحقيق التوازن بين هذه المطالب المتنافسة، بما يضمن الإدارة المستدامة وحسن استخدام موارد المياه المشتركة[6].

تتوزع موارد المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل غير متساوٍ وتتعرض لضغوط هائلة. ويُعدّ ما يقارب ثلثي إمدادات المياه السطحية في العالم العربي عابرة للحدود، مما يجعل التعاون الإقليمي ضرورة لا ترفاً لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية. تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من إجهاد مائي كبير بسبب الجفاف الواسع النطاق والاعتماد على مصادر المياه المشتركة حيث يتدفق أكثر من ٦٠٪ من المياه العذبة عبر الحدود الوطنية.

يؤدي ضعف الحوكمة العابرة للحدود إلى تفاقم مشكلات ندرة المياه، مما يُسبب هشاشة القطاع الزراعي في دول المصب، وعجزها عن تلبية احتياجاتها المحلية من الإنتاج الغذائي بسبب ندرة المياه، الأمر الذي يُجبر العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الاعتماد بشكل كبير على الواردات الغذائية العالمية. وتُعدّ الإدارة الفعّالة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق التوازن بين متطلبات الطاقة والأمن الغذائي في الأحواض المائية المشتركة بالمنطقة.

كما أدى عدم الاستقرار السياسي الإقليمي المزمن إلى إعاقة التعاون الفعال بشأن موارد المياه المشتركة، حيث تُعطى الأولوية للاعتبارات الأمنية. ولذلك، يُعد السلام، في معظم

[6] Daher, Bassel, and Rabi H. Mohtar. " Water-Energy-Food Nexus Framework for facilitating multi-stakeholder dialogue", https://www.researchgate.net/publication/296685010_Water-Energy-Food_Nexus_Framework_for_facilitating_multi-stakeholder_dialogue, (2016) accessed 23 Nov. 2025.

الحالات، شرطًا مبدئياً للتعاون بين الدول في أي مجال، لا سيما فيما يتعلق بتقاسم مورد حيوي. وينطبق العكس أيضًا فنقص إمدادات المياه العابرة للحدود وتلوثها وتدهورها بحد ذاتها قد يُسبب اضطرابات اجتماعية، مما يُؤدي إلى نشوب نزاعات داخل الدول وفيما بين الدول.

تُعدّ السياسة المائية، أي الاستخدام الاستراتيجي للمياه والتحكم بها كأداة سياسية، سمةً أساسيةً في المشهد الجيوسياسي للمنطقة. غالبًا ما تستغل دول المنبع موقعها الجغرافي لتعزيز نفوذها، بينما استخدمت دول المصب تاريخيًا القوة الاقتصادية أو العسكرية لحماية مصالحها. وقد يؤدي السعي للهيمنة على المياه إلى التعاون أو الصراع، تبعًا للاستراتيجيات المُتبعة وتغير موازين القوى.

قضية حوض النيل (سد النهضة الإثيوبي الكبير)

هناك نزاعٌ طويل الأمد بين مصر وإثيوبيا والسودان بشأن استخدام مياه النيل، وهو ما يُمثّل إحدى أكثر قضايا المياه العابرة للحدود تعقيداً وتهديداً للاستقرار في المنطقة. ويكمن جوهر هذا النزاع في التضارب بين تطلعات إثيوبيا التنموية وحقوق مصر والسودان التاريخية في المياه.

على الرغم من جولات المفاوضات العديدة، التي توسطت فيها جهات مثل الاتحاد الأفريقي، لا يزال التوصل إلى اتفاق شامل وملزم قانونًا بعيد المنال. وقد مضت إثيوبيا قدمًا في ملء وتشغيل خزان السد من جانب واحد، مما أدى إلى استمرار التوترات الدبلوماسية واتهامات من مصر والسودان بانتهاك القانون الدولي[٧]. مع انه نظريًا، توجد كميات كافية من المياه في حوض النيل لجميع الدول ولجميع الاستخدامات. إلا أن

[7] Fuller, Harrison, Julia A. Herrle, Samantha Libraty, Jared A. Lockwood, Matthew D. Lillehaugen, Jessica Moore, Andrew Olivieri, and Adam H. Sigelman. "Nile Waters Conflict: The Grand Ethiopian Renaissance Dam." Policy Workshop Report, Princeton School of Public and International Affairs, https://issuu.com/princetonspia/docs/nile_waters_conflict_the_grand_ethiopian_renaissan, 2023, accessed 24 November 2025

الأمر يتوقف على الإرادة السياسية للتوصل إلى رؤية واستراتيجية مشتركة بشأن أفضل السبل لاستغلال موارد المياه المشتركة المتاحة.

قضية نهري دجلة والفرات

تنشأ التوترات على نهري دجلة والفرات من نزاع مائي عابر للحدود في الشرق الأوسط، لا سيما بين تركيا الواقعة في أعالي النهر ودولتي سوريا والعراق الواقعتين في مصبيه. ويتمحور جوهر النزاع حول مشاريع تركيا الضخمة لتطوير المياه على منابع النهرين، وتحديداً مشروع جنوب شرق الأناضول. وتؤثر التدفقات المائية غير المنتظمة من أنهار مثل النيل ودجلة والفرات سلباً على الزراعة، إذ تُقلل من غلة المحاصيل بسبب الفيضانات والجفاف، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

على الرغم من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف العديدة التي جرت منذ منتصف القرن العشرين، لم يتم التوصل إلى اتفاق شامل ملزم قانوناً بشأن التقاسم العادل لمياه هذه الأنهار[8]. وقد أدى غياب إطار تعاوني رسمي، والذي تفاقم بسبب عدم الاستقرار السياسي، والصراع الأهلي في سوريا والعراق، وتغير المناخ، إلى بقاء النزاع دون حل.

[8] Al-Ansari Nadhir, Nasrat Adamo, Jan Laue and Sven Knutsson. " Geopolitics of the Tigris and Euphrates Basins, Journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering , vol . 8, no. 3, 2018, https://iraqi-forum2014.com/wp-content/uploads/2018/05/Vol-8_3_10.pdf, accessed on 26 November, 2025

نهر برده – سوريا

موارد المياه الجوفية المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي

يُعدّ الماء الجوفي المصدر الرئيسي للمياه الطبيعية التقليدية في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو مورد محدود، إلى جانب طبقات المياه الجوفية الأحفورية العميقة غير المتجددة التي تُشكّل الجزء الأكبر من هذا المورد. وتتشارك المنطقة في العديد من أنظمة طبقات المياه الجوفية الرئيسية، بما في ذلك احواض المياه الجوفية: الساق، وتبوك، وواجد، ومنجور–درومة، وواسيا–بياض، وأم الردمة، والدمام (Saq, Tabuk, Wajid, Minjur–Dhruma, Wasia–Biyadh, Um Er Radhuma and Dammam.

على الرغم من هذه الموارد المائية الجوفية المشتركة، لا يوجد اتفاق ينظم استخدامها وإدارتها بين دول مجلس التعاون الخليجي، مما يجعل المنطقة عرضةً للنزاعات المحتملة بسبب آثار تغير المناخ، واستنزاف المياه، والتلوث. ويؤثر استنزاف المياه الجوفية في دول مجلس التعاون الخليجي بشدة على إنتاج الغذاء على المدى الطويل وعلى قدرة سبل العيش على الصمود، وذلك من خلال التسبب المباشر في ندرة المياه، وارتفاع تكاليف الاستخراج، وانخفاض غلة المحاصيل، وتدهور التربة، وزيادة الاعتماد على واردات الغذاء الهشة.

الماء كسلاح Water warfare

أدى الصراع الأمريكي الإسرائيلي – الإيراني (مارس ٢٠٢٦) إلى وضع البنية التحتية الحيوية للمياه في منطقة الخليج تحت تهديد مباشر، مع وقوع هجمات على محطات تحلية المياه في إيران والبحرين. ويهدد هذا ٤٠% من إمدادات المياه المحلاة في العالم، مما يُنذر بنقص حاد وواسع النطاق لـ ١٠٠ مليون شخص يعتمدون على هذه المحطات، وخاصة في الكويت وقطر والامارات والبحرين والمملكة العربية السعودية.

ان استهداف محطات تحلية المياه في الخليج العربي أو بالقرب منها يعتبر تصعيد جديد وخطير يُستخدم فيه الماء كسلاح حيث يكون الجميع خاسراً ناهيك عن الاعتبارات الإنسانية والأخلاقية. ان محطات تحلية المياه عبارة عن مجمعات كبيرة وثابتة ومكشوفة. قد يؤدي هجوم مُستهدف على مكونات حساسة مثل الأغشية أو مضخات الضغط العالي إلى تعطيل الإنتاج لأسابيع مما ينذر بكارثة إنسانية تطال المدنيين الذين لا ناقة لهم ولا جمل في هذه الحرب.

كما يشكل النزاع مخاطر عالية لحدوث تسربات نفطية في الخليج العربي بسبب التهديدات التي تتعرض لها ناقلات النفط ومجمعات البتروكيماويات ومخلفات الحرب، والتي يمكن أن تضر بالنظم البيئية البحرية الهشة، بما في ذلك نقاط سحب المياه من محطات تحلية المياه بالإضافة الي تأثيرها علي المياه الجوفية المشتركة بالمنطقة التي قد يتسرب لها الكيماويات وخلافه من مخلفات الحرب.

وعلى الرغم من أن المشهد السياسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غالباً ما يعقد إدارة المياه العابرة للحدود، إلا أن هناك العديد من السبل للتعاون:

الدبلوماسية المائية Water Diplomacy :

يقدم القانون الدولي للمياه بعض التوجيهات للإدارة المشتركة للموارد المائية. ومع ذلك، فهو وحده لا يكفي لحل جميع قضايا الموارد المائية المشتركة. ويتطلب الحل الأمثل اللجوء إلى الدبلوماسية المائية لسد الثغرات من خلال توفير الوسائل اللازمة لجميع الدول المتشاطئة للاستفادة من مواردها المائية المشتركة.

وتُعدّ الدبلوماسية المائية أداةً مهمةً لمنع النزاعات وتعزيز التعاون، إذ يمكنها تعزيز التعاون والاستقرار والسلام من خلال إدارة الموارد المائية المشتركة، ومنع النزاعات وحلها، والإدارة المستدامة للمياه، وتحسين التكامل الإقليمي.

نهج الترابط Nexus approach :

يُمكّن تبني نهج الترابط بين المياه والطاقة والغذاء والمناخ الدول من معالجة التحديات المترابطة بشكل شامل. فعلى سبيل المثال، تهدف المشاريع التي تدعمها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى مساعدة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وضع استراتيجيات مائية قادرة على التكيف مع تغير المناخ.

تحسين إدارة المياه Improved water governance :

من المفارقات أنه لا توجد اتفاقيات شاملة على مستوى الموارد المائية المشتركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتقتصر الاتفاقيات الثنائية القائمة على إدارة موارد المياه السطحية، وتركز بشكل أساسي على تخصيص المياه. لذا، من الأهمية بمكان إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف شاملة تُعنى بالإدارة المستدامة لهذه الموارد المائية (السطحية والجوفية) بما يعود بالنفع على جميع الدول.

الإدارة المتكاملة للموارد المائية Integrated Water Resource Management :

من شأن التعاون في مجال المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يُسهم في تطبيق ممارسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية على نطاق حوض النهر/المياه الجوفية المشتركة بأكملها. ويتطلب التعاون في إدارة المياه أن تتشارك جميع الدول

والجهات المعنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهمًا مشتركًا للاحتياجات والأولويات والخيارات المتاحة لاتخاذ خطوات ملموسة نحو إيجاد الحلول.

اتفاقيات مرنة لمواجهة تغير المناخ Flexible agreements to address climate change:

يجب أن تراعي اتفاقيات تقاسم المياه الجديدة آثار تغير المناخ، مثل انخفاض هطول الأمطار وتزايد ندرة المياه. ويمكن للتمويل الدولي أن يشجع الدول على التعاون للتوصل إلى اتفاقيات أكثر عدلاً وفعالية تعالج أزمات المياه والمناخ على حد سواء.

المنظمات الإقليمية Regional Organisations:

لم تثبت أي من المنظمات الإقليمية العاملة حاليًا في مجال المياه كفاءتها في معالجة التوترات المتعلقة بالموارد المائية المشتركة بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجيرانها. ومع ذلك، يمكن لمنظمات إقليمية مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة، ومجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، أن تضطلع بدور محوري في تحسين إدارة الموارد المائية الإقليمية، نظرًا لما تتمتع به هذه المنظمات من خبرة سياسية وفنية.

دور محتمل لدول مجلس التعاون الخليجي

بإمكان دول مجلس التعاون الخليجي، سواءً ككتلة أو بشكل منفرد، النظر في دعم التعاون الإقليمي في مجال المياه من خلال سياساتها الخارجية عبر ما يلي:

- القيام بدور الوسيط في أنشطة "دبلوماسية المياه" بين دول المنطقة؛
- استضافة اجتماعات سنوية للدول المتشاطئة بشأن موارد المياه العابرة للحدود الرئيسية في المنطقة؛
- المساعدة في إنشاء و/أو استضافة أمانات فنية مشتركة لإدارة موارد المياه المشتركة.

الخلاصة

لا شك أن التعاون في مجال الموارد المشتركة ضروري لتعزيز التعاون السلمي على نطاق أوسع في منطقة تعاني من ندرة المياه كمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وثمة مجال واسع للتعاون في جوانب تتعلق بالموارد المائية المشتركة، مثل البيانات والرصد، والبحوث المائية المشتركة، ومشاريع البنية التحتية المائية المشتركة.

يمكن للإدارة المستدامة للموارد المائية المشتركة أن تسهم أيضاً في تحقيق الاستقرار في المنطقة، مما يقلل بشكل غير مباشر من أعداد اللاجئين والمتطرفين. علي امل أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأن يدعم السلام والاستقرار فيها.

واخيراً وليس آخراً، ينبغي أن تُشكل قضايا المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حافزاً حقيقياً لدول المنطقة للتعاون في استغلال موارد المياه. إضافةً إلى ذلك، يمكن للاتجاهات الكبرى، مثل تغير المناخ والتوسع الحضري وتغير أنماط الحياة، أن تُحفز الجهود المبذولة لإدارة موارد المياه المشتركة بشكل مشترك لتلبية الاحتياجات المائية المتزايدة في ظل ندرتها المتفاقمة.

تمثل ديناميكيات المياه العابرة للحدود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تفاعلاً معقداً بين السياسة والهيدرولوجيا والتنمية. وبينما يبقى احتمال نشوب النزاعات قائماً، لا سيما في أحواض الأنهار، فإن الضغوط المتزايدة لتغير المناخ والنمو السكاني توفر أيضاً حوافز قوية للتعاون. ومن خلال إعطاء الأولوية لدبلوماسية المياه، وتبني الإدارة المتكاملة للموارد، وإبرام اتفاقيات قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، يمكن للمنطقة تحويل المياه من مصدر للصراع الجيوسياسي إلى عامل محفز للاستقرار والازدهار المشترك.

* الدكتور محمد عبد الرءوف هو مدير برنامج أبحاث الأمن البيئي والاستدامة في مركز الخليج للابحاث.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64